مرکز حمورابی

بین غوانتانامو والنقب تُباد حقوق الأنسان

بين غوانتانامو والنقب تُباد حقوق الأنسان

م . م حنين محمد الوحيلي
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

1 حزيران **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

إنَّ مقولة المتهم بريء حتى تثبت إدانتهُ تكفل العدالة للبشر كافة ، وهي ضرورة لازمة من أجل إدارة القانون بصورة عادلة في مختلف المواقف والقضايا والحالات ، فمن بين أقدم مبادئ العدل القضائي حق المحاكمة العادلة أو التحقيق العادل، فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة حقوق الإنسان بانها "حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم ، أو مكان إقامتهم ، أو نوع جنسهم ، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم ، أو دينهم، أو لغتهم ، أو أي وضع آخر، و إن لنا جميعا الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز، وإن جميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة " وتعرف أيضاً حق المحاكمة العادلة بأنهُ " حق لكل إنسان ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه".

بعد اجتياح القوات " الإسرائيلية " غزة عقب أحداث السابع من أكتوبر ، عمدت قوات الاحتلال إلى إنشاء سجن "إسرائيلي" يقع في قاعدة عسكرية "إسرائيلية " في صحراء النقب يستخدمها الاحتلال لممارسة شتى أنواع التنكيل بالمعتقلين الذين تم إعتقالهم من غزة سواء كانوا متهمين بقضايا معينة أو تم اعتقالهم من دون توجيه التهم إليهم ، وقد شكّل سجن "النقب" شاهدا على عمليات التعذيب والتنكيل بحقّ الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال ، لِيُسَجل بأنه أبرز معتقلات الاحتلال قمعاً وتعذيباً ، وبحسب شهادات الأسرى الذين خرجوا من سجن النقب الصحراوي، فقد استخدمت وحدات قمع الاحتلال "الإسرائيلي" أبشع أساليب التعذيب، أبرزها الضرب المبرح بكل وحشية باستخدام الأصفاد الحديدية واستخدام الهراوات ، اذ ترك الاحتلال الأسرى المصابين جراء عمليات التعذيب دون أي علاج وذلك في إطار الجرائم الطبية المستمرة بحقهم ، وبَيّن هؤلاء الأسرى إن بعض الأقسام التي جرى نقلهم إليها لاحقًا كانت مليئة ببقع من الدم من آثار عمليات التعذيب التي تمت بحق أسرى سابقين ، وإلى جانب عمليات التعذيب والتنكيل فإن الأسرى في سجن النقب يواجهون عمليات التجويع كما كافة الأسرى في سجون الاحتلال، فطعام الأسيرين يعطى لاثنا عشر أسيرا فضلا عن رداءته ، وجراء حملات الاعتقال المتصاعدة، ارتفعت أعداد الأسرى في سجن النقب، فالغرفة التي تستوعب ستةُ أسرى، أصبح عدد الأسرى فيها اثنا عشر أسيرا على الأقل.

كشف طبيب إسرائيلي عن جرائم تُرتكب بحق الأسرى الفلسطينيين من غزة والمحتجزين بسجن في صحراء النقب، إن سلطات الاحتلال "تقترف مخالفات قانونية في سجن سري بالنقب" ، إن ما كشفه الطبيب جاء في رسالة تم تسليمها إلى وزير جيش الاحتلال ووزير الصحة والمستشار القانوني للحكومة ، حيث وصف ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون المحتجزون هناك ، وحسب شهادة الطبيب فإن سلطات الاحتلال تُعرِض صحة الأسرى الفلسطينيين من غزة للخطر، والدولة نفسها تخاطر بخرق القانون الدولي الانساني ، وأشار في رسالته إلى إنه "خلال أسبوع واحد فقط خضع معتقلان لبتر ساقيهما بسبب آثار الأصفاد، ولسوء الحظ هذا الأمر أصبح حدثاً روتينياً" ، كما أضاف الطبيب بأن المعتقلين يتغذّون على الأعشاب، وتظل أيديهم وأرجلهم مقيدة باستمرار، وإن هذه الظواهر هي ظواهر تتعارض مع المعايير الطبية ومع القانون الدولي وحقوق الانسان ، وفق ما نقلته صحيفة "إسرائيلية" نشرت رسالة الشكوى التي قدمها الطبيب "الإسرائيلي".

لم تنفي الحكومة الإسرائيلية وجود السجن والتعذيب على العكس فقد أعطت الشرعية لممارساتها الوحشية هذه وصرحت على إنهُ جزء من البنية التحتية لقانون المقاتلين غير الشرعيين في إسرائيل، وهو التشريع المعدل الذي أقره الكنيست في ديسمبر/كانون الأول الماضي، والذي وسع من سلطة الجيش في اعتقال المسلحين المشتبه بهم ، ويسمح القانون للجيش باحتجاز الأشخاص لمدة خمسةٌ وأربعون يوما دون مذكرة توقيف، وبعد ذلك يجب نقلهم إلى مصلحة السجون الرسمية الإسرائيلية (IPS)، حيث يتم احتجاز أعداد كبيرة جداً من الفلسطينيين ، وتقول جماعات حقوقية إن الظروف تدهورت بشكل كبير منذ السابع من أكتوبر الماضي.

وما سجن النقب "الإسرائيلي" الذي يقع في صحراء النقب في فلسطين المحتلة إلا نسخة ثانية عن سجن غوانتانامو الامريكي الذي يقع في قاعدة بحرية إستأجرها الأمريكيون منذ عام 1903 في خليج غوانتانامو بكوبا، على بعد 15 كم من المدينة التي تحمل الاسم نفسه، وتم اتخاذ قرار إنشاء سجن خاص على أراضي القاعدة البحرية من قبل البنتاغون كجزء من برنامج مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، تحت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش

ويعد هذا السجن سلطة مطلقة لوجوده خارج الحدود الأمريكية ، ولا ينطبق عليه أي من قوانين حقوق الإنسان إلى الحد الذي جعل منظمة العفو الدولية تصرح "بأن معتقل غوانتانامو الأمريكي يمثل همجية هذا العصر" ، بناءً على ما ذكره نزلاء كانوا محتجزين داخل هذا السجن وما تعرضوا لهُ من أعمال عنف مروعة وإهانات جنسية وعرقية ، وإرهاباً نفسياً مطولاً .

تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان منذ عام 1955 في إطار برنامجها للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان على مساعدة الدول في بناء وتعزيز الهياكل الوطنية التي تؤثر على الاحترام الشامل لحقوق الانسان وصيانة حكم القانون ، وفي هذا السياق ظلت المفوضية تعمل طوال سنوات كثيرة على تدريب العاملين في مجال إدارة العدالة ، فان القانون الدولي لحقوق الانسان ملزم لجميع الدول والعاملين نيابة عنها بما فيهم موظفو السجون ، وعلى هذ الأساس نص الصك العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان على مجموعة من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء ، ومنها:-

- لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية ، ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كان كمبرر للتعذيب.
- يُبلّغ أي شخص يقبض عليه، وقت إلقاء القبض، بسبب ذلك، ويُبلّغ على وجه السرعة بأية تهم تكون موجهة إليه.
- يعامل جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية وباحترام لكرامة الشخص الإنساني الأصيلة.
- يعد الشخص المحتجز المشتبه في إرتكابه جريمة جنائية أو المتهم بذلك بريئا ويعامل على هذا الأساس إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون في محاكمة علنية تتوافر فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه.
- لا يجوز إلقاء القبض أو الاحتجاز أو السجن إلا مع التقيد الصارم بأحكام القانون وعلى يد موظفين مختصين أو أشخاص مرخص لهم بذلك.
- لا يجوز تقييد أو انتقاص أي حق من حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والتي تكون معترفا بها أو موجودة في أية دولة بموجب القانون أو الاتفاقيات أو اللوائح أو الأعراف، بحجة إن مجموعة المبادئ هذه لا تعترف بهذه الحقوق أو تعترف بها بدرجة أقل.
- لا يتم أي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ولا يتخذ أي تدبير يمس حقوق الإنسان التي يتمتع بها أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن إلا إذا كان ذلك بأمر من سلطة قضائية أو سلطة أخرى أو كان خاضعا لرقابتها الفعلية.

- لا يجوز إستبقاء شخص محتجزا دون أن تتاح له فرصة حقيقة للإدلاء بأقواله في أقرب وقت أمام سلطة قضائية أو سلطة أخرى ، ويكون للشخص المحتجز الحق في أن يدافع عن نفسه أو أن يحصل على مساعدة محام بالطريقة التي يحددها القانون.
- ينبغي للدول أن تحظر قانونا أي فعل يتنافى مع الحقوق والواجبات الواردة في هذه المبادئ، وأن تُخضِع إرتكاب أي فعل من هذه الأفعال لجزاءات مناسبة، وأن تجرى تحقيقات محايدة عند ورود أيُّ شكاوى.

هذه المبادئ والعديد من المبادئ الأخرى التي تعنى بالحقوق الأساسية للمعتقلين والسجناء التي نصت عليها الأمم المتحدة لم تلتزم بها الولايات المتحدة الأمريكية لا في سجن غوانتانامو ولا في السجون الأخرى ، فغوانتانامو ليس السجن الوحيد الذي مارست فيه السلطات الأمريكية البطش والتنكيل، فقد استخدمت ذات الأساليب في معتقل **"**أبو غريب**"** بعد احتلالها للعراق عام **2003** ، فما حدث داخل سجن أبو غريب وغوانتانامو وسجن النقب فضحت الممارسات الوحشية اللإنسانية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و**"**إسرائيل**"** ، وعدم التزامهم بالقانون الدول الانساني وحقوق الانسان ، وإن صورة الدولة الديمقراطية التي تهتم بحقوق الانسان وتحرص على حياة الأفراد التي تصدرها الولايات المتحدة للعالم ما هي إلا صورة مزيفة تستخدمها فقط لتبرير تدخلها في شؤون الدول تارة وفرض العقوبات أو احتلال الدول تارة أخرى ، وما غضها للطرف لما يحدث في سجن صحراء النقب بحق الشعب الفلسطيني وممارسات العنف التي يقوم بها الكيان الصهيوني المحتل إلا دليل على إزدواجية المبادئ عندها والانتقائية التي تتعامل بها مع دول العالم . الأمر الذي يتطلب من الدول كافة مطالبة المنظمات المعنية للتدخل لإنقاذ الشعب الفلسطيني من الظلم والعنف الذي يتعرضون له، وإلزام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني بالالتزام بالقانون الدولي الانساني وبحقوق الانسان.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية